



انخفاض سعر البترول: أسباب سياسية أم اقتصادية؟

التقييم : جيد جداً

2008/12/6

عاش العالم أزمة حقيقية طوال حوالي العامين بسبب الارتفاع الذي أصاب أسعار البترول، تلك المادة التي تصدر في عامل اليوم مصدر الطاقة الرئيسي سواء للدول الصناعية الكبرى أو للدول في العالم الثالث. الارتفاع الحاد الذي كاد يصل إلى 250 دولاراً ولو وصل لذلك السعر لعصف باستقرار حكومات في العالم الثالث، كما هدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في العالم المتقدم، بحيث أن ارتفاع تكاليف الحياة ترك أثره على الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة التي غالباً ما يرتفع إنفاق الفرد فيها بسبب ارتفاع القدرة الشرائية.

الارتفاع الحاد كان يفسر في سياق ازدياد الطلب على الوقود مع نهضة صناعية واستثمارية، ولا سيما في الاقتصادات الناشئة كالصين والهند اليابان، ما جعل الارتفاع يفسر على أنه رغبة الدول الصناعية بزيادة احتياطياتها من البترول، الأمر الذي دفعها إلى شراء وتخزين كميات من النفط للتأكد أن صناعاتها لن تتعرض إلى أزمات مستقبلية. من الأسباب العامة التي تذكر كذلك انخفاض سعر الدولار بوصفه العملة الرئيسية لأكثر من 80% من احتياطات الدول في العالم، لكن هذا لا ينفي لجوء البعض إلى تفسير الظاهرة آخذين بعين الاعتبار عدم الاستقرار السياسي في مناطق كالنيجر وكذلك انخفاض القدرة الإنتاجية للعراق بوصفه من الدول المهمة المصدرة للبترول.

كل هذا التفسيرات تركت مساحة كبيرة لتفسير ذلك الصعود المتسارع في أسعار النفط، لكنها لم تعط إجابة مانعة تفسر ذلك الارتفاع الشيء الوحيد الذي يمكن الركون إليه، هو أن هناك نوعاً من الإجماع على أن هناك عوامل اقتصادية و سياسية في النظام العالمي مسؤولة عن ذلك الارتفاع المطرد في الاسعار.

شهر العسل الذي عاشه المنتجون لم يدم طويلاً، فالدول التي زاد دخلها بشكل متسارع بسبب ارتفاع النفط تبدو اليوم في وضع الحيرة أن لم تكن في وضع أزمة. فحول مصدره مثل إيران جنت فقط في النصف الأول من عام 2008 أكثر من 80 بليون دولار دخلاً إضافياً بسبب ارتفاع أسعار النفط. المملكة العربية السعودية يقدر أنها جنت حوالي 260 بليون دولار. وبشكل عام يقدر الدخل الإضافي لدول الشرق الأوسط نتيجة ارتفاع سعر البترول بحوالي 830 بليون دولار أي بزيادة 60% عن عام 2007.

هذه الدخول الإضافية التي انعكس بعضها في تأسيس صناديق سيادية أو صناديق احتياطية، تبدو اليوم مهددة لسببين: الأول الانتكاسة التي أصابت مصدر تمويل هذه الصناديق بسبب الانخفاض الحاد لأسعار البترول. والثاني بسبب الآثار السلبية للآزمة المالية العالمية على بعض استثمارات هذه الصناديق لا سيما في الولايات المتحدة وأوروبا. الأمر الذي سيترك آثاراً سلبية على الأداء الاقتصادي العام، وربما يؤثر على برامج الحكومات التنموية.

مسألة الانخفاض أيضاً تثير تساؤلات تماماً كما أثارت مسألة الارتفاع، ومرة أخرى تبرز قضية تناقض الطلب مع وجود عرض كبير، وبالتالي أدى ذلك إلى انخفاض في الأسعار، هناك مسألة متعلقة بتبعات الأزمة الاقتصادية التي أصابت اقتصاديات الدول الصناعية التي تراجع طلبها على النفط، وبالتالي ساهم في انخفاض الأسعار. هناك تفسير آخر مرتبط بالسياسة أكثر منه بالاقتصاد، وهو أن الانخفاض هو نوع من المحاسبات الأميركية والغربية لإضعاف بعض الدول المصدرة للنفط والتي انتفعت من الارتفاع الكبير وبنيت احتياطيات تساعدها في القيام بدوار سياسية تتعارض مع ما تقوم به الولايات المتحدة.

مثل هذا التفسير يشير إلى الانخفاض في أسعار البترول سيربك اقتصاديات بعض هذه الدول لا سيما إيران وفنزويلا، كما يمكن أن يسبب نوعاً من الخلل في البرامج الاقتصادية في تلك الدول. في نفس السياق فإن الانخفاض يخدم الدول الصناعية التي تعاني من تبعات الأزمة المالية. بعبارة أخرى سيخفف الانخفاض المطرد لأسعار النفط جزءاً من الضغوط الاقتصادية على تلك الدول، لاسيما الجانب المتعلق بالتخفيف على قاعدة عريضة من المواطنين.

أخيراً أن مسألة الانخفاض والارتفاع لأسعار البترول تبدو مفتوحة على مزيد من التحليلات سواء العلمي منها وكذلك المستند إلى فكرة المؤامرة، لكن الحقيقة الأهم التي لا تحتاج إلى كثير من الخوض، وكما أن آثار الارتفاع كانت قاسية فإن آثار الانخفاض وضعت حداً ولو مؤقتاً لبعض الاحتفانات السياسي والاجتماعية في كثير من الدول.

mahjoob.zweiri@alghad.jo

محجوب الزويري